التمثيل النيابي للجزائر في البرلمان الفرنسي بين 1946-1954: مسالك و مواقف

د.حمزي كمال
جامعة الجزائر-2-

وضع الجزائر وفق دستور الجمهورية الفرنسية ل 27 أكتوبر 1946:

نصت المادة ال60 من دستور 27 أكتوبر 1946، على أنّ الإتحاد الفرنسي " يتشكل، من جهة، من الجمهورية الفرنسية التي تضم فرنسا المتروبوليتانية، عمالات و أراضي ما وراء-البحر، من جهة أخرى، من الأراضي أو الدول المشتركة ". ففي أي صنف من بين الثلاثة أصناف يُمكن وضع الجزائر حسب المادة ال60؟

و يقول "فيار"(VIARD) في هذا الصدد " أنّ الدستور... رفض، و في لجنة الدستور كان ذلك ثابتا، المساس بطابع الجزائر: و عليه، رأت، المحافظة لها على الطابع القانوني الذي كان لها إلى حد الآن، أي طابع عمالات فرنسية و الذي أكدته خصوصيا نصوص 1870-1875 "[1].

بعض الكتاب، و اعتمادا على كون الجزائر كانت تضم ثلاث عمالات و أراضي الجنوب متجمعة في جماعة ترابية خاصة، الجزائر، دافعوا على أنه ينبغي اعتبارها " أرض" أو مجموعة " أراضي ما وراء-البحر "[2].

غير أنه و في النهاية تفوقت نظرية على أنّ الجزائر تشكل مجموعة " عمالات ما وراء-البحر ". و يعود هذا التصنيف إلى التشابه الموجود بين تنظيم العمالات الجزائرية و تنظيم العمالات المتروبوليتانية، وهي توفر، علاوة على ذلك، عدم معارضة الاصطلاح القانوني، باصطلاح اللغة المألوفة[3]. و قد أقرها مجلس الدولة بإعلان 27 مارس 1947 الذي يؤكد أنه " يترتب عن ترتيبات المادتين ال66 و ال67 من الدستور، و التي توضحها المادة ال4 من قانون رقم 46-2385 ل 27 أكتوبر 1946 حول تشكيلة و انتخاب مجلس الإتحاد الفرنسي، على أنّ العمالات الجزائرية هي عمالات ما وراء-البحر "[4].

و بذلك تخضع الجزائر للمادة ال73 من الدستور و الذي ينص على أنّ " النظام التشريعي لعمالات ما وراء-البحر هو نفسه النظام التشريعي للعمالات المتروبوليتانية عدا الاستثناءات المحددة بالقانون "[5]. غير أنّ أحد المبادئ الأساسية القابلة للتنفيذ للنظام التشريعي للعمالات المتروبوليتانية تحدده المادة ال13 التي تنص: " تصوت الجمعية الفرنسية لوحدها على القانون؛ لا يمكنها تفويض هذا الحق ". و استنتج من ذلك إلغاء " نظام المراسيم " في عمالات ما وراء-البحر و خاصة في الجزائر.

مهما يكن، و حسب الدستور الفرنسي، كان ينبغي أن يكون النظام التشريعي في الجزائر نفس النظام التشريعي في المتروبول " عدا الاستثناءات المحددة من القانون ". غير أنه، بالمصادقة على قانون 20 سبتمبر 1947 " الخاصة بالقانون العضوي للجزائر " نلاحظ بأنّ المُشرّع قلب القاعدة الدستورية: جعل من تطابق النظام التشريعي بين المتروبول و الجزائر، الاستثناء، و باختصاص النظام التشريعي للجزائر، القاعدة العامة[6].

1- تمثيل الجزائر في البرلمان الفرنسي:

1-1- تمثيل الجزائر في البرلمان الفرنسي:

لقد حوّل مرسوم 24 أكتوبر 1870 المقاطعات الثلاث القديمة إلى عمالات، تضم كل واحدة أراض مدنية تُسير من طرف المحافظ مباشرة و أراض عسكرية تُسير من طرف ضابط عام تابع للمحافظ، و قد أخذت مساحة الأراضي العسكرية تتقلص إلى غاية إلغاءها النهائي في سنة 1923، إلا أنّ تلك العملات الواسعة، و التي كانت تغطي كل الجزائر المحتلة من طرف فرنسا، حددت بقانون 24 ديسمبر 1902 الذي خلق أرضي الجنوب ، فمن سنة 1902 وإلى سنة 1956 يمكن أن نميز بين الجزائر الشمالية المقسمة إلى ثلاث عمالات: الجزائر، وهران و قسنطينة، و الجزائر الجنوبية المقسمة إلى أربع أراض[(7)]: غرداية، عين

الصفراء، توقرت و الواحات ، و تُكون أراضي الجنوب وحدة إدارية منفصلة لها الشخصية القانونية و ميزانية خاصة[8]، على رأس كل واحدة من الأراضي الأربع ضابط سام، معين بمرسوم من الحاكم العام، يمارس صلاحيات محافظ تحت سلطة الحاكم العام.

و إذا كانت العمالات الجزائرية الثلاث تذكر بالمناطق الإدارية بفرنسا، حيث تحمل نفس التسمية، غير أنّ لها حقيقة تختلف إلى حدّ بعيد عنها كما يوضحه الجدول الآتي:

- مساحة و سكان الدوائر العمالية للجزائر سنة1936: [9]

	المساحة: كلم^2	السكان: ن
عمالة الجزائر	52660	2420000
عمالة وهران	67329	1223000
عمالة قسنطينة	87503	2514000
مجموع الجزائر الشمالية	207490	5977000
أراضي الجنوب (قانون 24- 12- 1902)	1987600	633000
المجموع العام	2195000	6610000

فالعمالة بفرنسا لها في المعدل مساحة تقدر ب 6000 كلم^2 و سكانها 400000 نسمة، العمالات الجزائرية لها مساحة من 10 إلى 14 مرة أكثر اتساعا، و سكانا من 4 إلى 7 مرات أكثر ، لكن مع ذلك لها إدارة مماثلة لإدارة عمالة فرنسية: أي أنّ الجزائر الشمالية كانت تعاني نقصا إداريا كبيرا[10]، كما كانت تعاني من التهميش على مستوى التمثيل البرلماني كما يوضحه الجدول التالي:

- تمثيل الجزائر في البرلمان الفرنسي بين 1871- 1940[11]:

	الجمعية الوطنية 1871/02/01	غرفة النواب 1940-1876					مجلس الشيوخ 1940-1876
	قانون 0871/02/01	قانون /11/30 1875	قانون 1879 /04/08	قانون /07/28 1881	قانون /07/21 1927	قانون /03/20 1936	قانون 1875/02/24
عمالة الجزائر	2	1	-	2	3	4	1
عمالة وهران	2	1	-	2	3	3	1
عمالة قسنطينة	2	1	-	2	3	3	1

فعلى الرغم من أنّ الجزائر استفادت من رفع المقاعد المخصصة لها في غرفة النواب، و التي انتقلت من ستة إلى تسعة أعضاء سنة 1928، بمعدل ثلاثة عن كل عمالة من العمالات الثلاث، و من تسعة إلى عشر سنة 1936، حيث منح القانون الانتخابي ل 20 مارس 1936 مقعدا إضافيا لعمالة الجزائر[12] كما يوضحه الجدول، إلا أنّ ذلك يتناقض مع المساعي الجزائرية الرامية ل " الحصول على تمثيل سياسي يتناسب مع أهميتها العددية "[13].

1-2- "ممثلو" الجزائر في البرلمان الفرنسي:

2- تمثيل الجزائر في البرلمان الفرنسي

كان تمثيل الجزائر على الصعيد الفرنسي يتضمن قسمين انتخابيين، يضم القسم الأول الفرنسيين غير المسلمين و بعض الفئات من المسلمين، بينما لا يضم القسم الثاني سوى المسلمين فقط. ينتخب القسمان النواب حسب الشروط التالية:

مرسوم 17 أوت 1945، المتخذ تطبيقا ل أمرية 17 أوت 1945، قد حدد بالنسبة للمسلمين المشكلين للقسم الثاني انتخاب ثلاثة عشر ممثلا على غرار القسم الأول[14].

و قد أكد قانون 5 أكتوبر 1946 ذلك الإجراء، و قد ارتفع عدد الممثلين في الجمعية الوطنية في كل من القسمين إلى خمسة عشر[15].

مرسوم 8 نوفمبر 1946، المتخذ تطبيقا لقانون 31 أكتوبر 1946، و الذي يتوقع تمثيل الجزائر في مجلس الجمهورية ب أربعة عشر مستشار بمعدل سبعة لكل قسم، مستوحى من مبدأ المساواة نفسه[16].

تحدد قوانين 27 أكتوبر 1946، 7 جانفي و 4 سبتمبر 1947، و مرسوم 15 نوفمبر 1947، تمثيل الجزائر في جمعية الإتحاد الفرنسي[17].

و جرت انتخابات الجمعية الوطنية الفرنسية في 10-16 نوفمبر 1946 و أصبح الحزب الشيوعي الفرنسي إثرها أول حزب في فرنسا ب 28% تليه "الحركة الجمهورية الشعبية" (M.R.P) ثم الفرع الفرنسي للأممية العمالية (S.F.I.O) ب 18% من الأصوات أي 183 نائبا من الحزب الشيوعي أو القريبين منه، 167 من "الحركة الجمهورية الشعبية"(M.R.P) و 105 من الفرع الفرنسي للأممية العمالية (S.F.I.O)[18] و تشكلت الحكومة الفرنسية تحت اسم "تجمع اليسار"(Rassemblement des Gauches)، و انتخبت غرفتي الجمعية الوطنية في 16 جانفي 1947 "فنسن أريول" (Vincent AURIOL)[19] رئيسا للجمهورية و الذي عيّن "بول راماديي" (Paul RAMADIER)[20] رئيسا للمجلس، بينما انتخبت الجمعية الوطنية "إدوارد هريو" رئيسا لها[21].

و لقد أسفرت تشريعيات 10 نوفمبر 1946 على النتائج التالية[22]:

اليمين: 74 نائبا منهم:	الوسط: 245 نائبا منهم:	اليسار 284 نائبا منهم:
PRL 38	MRP 162	104 الفرع الفرنسي للأممية العمالية
29 مستقلون	43 راديكاليون	166 الحزب الشيوعي
7 فلاحون	UDSR 26	UDR 14
	14 ما وراء-البحر	
المجموع: 618 نائب.		

بعد التطرق لتمثيل الجزائر في البرلمان الفرنسي علينا أن نتعرف على "ممثلي" الجزائر في البرلمان الفرنسي و الذين وقعت على كاهلهم مسؤولية التكفل بمصير الجزائر، بمستقبل سكانها و بمصالحهم الإستراتيجية.

فمن هم هؤلاء النواب؟ من انتخبهم؟ من هم هؤلاء الذين خولوا لأنفسهم حق تمثيل الجزائر و انتزعوا حق التحدث باسم سكانها؟ من هم هؤلاء الذين نصبوا أنفسهم حماة للجزائر و أوصياء على مصالح سكانها ؟ كم كان عددهم؟ ماذا تمثل أصواتهم في البرلمان الفرنسي؟ ما مدى وزنهم و ثقلهم في اتخاذ، أو على الأقل، في توجيه القرار؟ ما هي انتماءاتهم السياسية؟ ما مدى نفوذهم في البرلمان الفرنسي و تأثيرهم على الحكومة الفرنسية في توجيه سياستها الجزائرية؟ ذلك ما سنحاول الكشف عنه من خلال التطرق لبطاقة نواب الجزائر و الكشف عن مسالكهم المدنية السياسية.

2-1 "ممثلو" الجزائر في البرلمان الفرنسي

2-1-1 "ممثلو" الجزائر في الجمعية الوطنية الفرنسية

مثل عمالة الجزائر في القسم الأوّل الخاص بالمواطنين الفرنسيين "آدولف أُمران" (Adolphe AUMERAN)، و هو من مواليد "فيليب فيل" (سكيكدة حاليا) سنة 1887، وهو من أحفاد معمّرين مختصّين في نشاطات الفلين. متحصل على شهادة مهندس زراعي. شارك في الحرب العالمية الأولى و خرج منها برتبة نقيب، كما شارك في الحرب العالمية الثانية و خرج منها برتبة عميد، و قائد جوقة الشرف. انتُخب في تشريعيات 10 نوفمبر 1946[23] نائبا لعمالة الجزائر على قائمة "التجمع الجمهوري و الإتحاد الجزائري". عُيّن عضوا في لجنة الشؤون الخارجية و محلّفا في محكمة العدل العليا. غالبا ما

كان يتدخل في أشغال البرلمان و خاصة عندما يتعلّق بمسائل لها علاقة بالجزائر. ففي 27 أوت 1947 صوّت ضد القانون الأساسي للجزائر حيث عارضه بسؤال مسبّق، و اعتبره لا دستوريا[24]. أُعيد انتخابه نائبا لعمالة الجزائر في تشريعيات 17 جوان 1951[25].

كما مثّل عمالة الجزائر، القسم الخاص بالمواطنين الفرنسيين، "فرناند شوفاليي" (Fernand CHEVALLIER)، و هو من مواليد مدينة العفرون سنة 1898، مُستغل كرّام، انتُخب في تشريعيات 10 نوفمبر 1946 نائبا لعمالة الجزائر على قائمة "التجمع الجمهوري و الإتحاد الجزائري"[26]. عُيّن في عدة لجان منها الداخلية، البحرية التجارية و الصيد، العلاقات الاقتصادية، الزراعية، و المشروبات، و محلفا في محكمة العدل العليا. تدخّل بإسهاب في 20 أوت 1947 في مناقشة مشروع قانون القانون الأساسي للجزائر، و الذي صوّت ضده. ترشّح لتشريعيات جوان 1951 غير أنه لم ينجح[27].

كما مثل عمالة الجزائر، القسم الخاص بالمواطنين الفرنسيين، "جاك شوفاليي" (Jacques CHEVALLIER)، من مواليد "بوردو" (Bordeaux) سنة 1911، متحصل على شهادة ليسانس في الحقوق من جامعة الجزائر، و هو صناعي. رئيس بلدية الأبيار بين 1941-1943، و قد مكّنه نزول قوات الحلفاء في شمال إفريقيا سنة 1942 من ربط علاقات مع الأمريكيين، و أصبح قائدا لمصالح الاتصالات للتجسس المضاد الفرنسي في أمريكا لسنتين. و قد عاد إلى الجزائر لتولي مهام سياسية بعد الحرب، حيث انتُخب مستشارا عاما لمدينة الجزائر؛ كما انتُخب في تشريعيات 10 نوفمبر 1946 نائبا لعمالة الجزائر على قائمة "التجمع الجمهوري و الإتحاد الجزائري"، و قد عُيّن عضوا في عدة لجان منها: البحرية التجارية و الصيد، العمل و الضمان الاجتماعي، وسائل الاتصالات و السياحة، و العائلة و السكان و الصحة العمومية، و اللجنة العليا للعلاوات العائلية، و اللجنة المكلفة باقتراح إجراءات عفو في الجزائر سنة 1947، و محلفا لدى محكمة العدل العليا. كان يتدخل خاصة عندما يتعلق الأمر بالجزائر، فقد عارض إلغاء انتخابات القسم الثاني الخاص بالأهالي، و كذا جعل إجباري تعليم العربية، كما عارض القانون الأساسي للجزائر في 1947، استقال في جانفي 1951 من منصبه كنائب في البرلمان الفرنسي للحصول على مقعد في المجلس الجزائري تحت راية "حزب الشعب الفرنسي"(R.P.F)[28].

كما مثّل عمالة الجزائر، القسم الخاص بالمواطنين الفرنسيين، "بيير فايي" (Pierre FAYET) من مواليد سنة 1887 بمقاطعة "الغارد" (GARD)، نقابي، عضو في المكتب السياسي للحزب الشيوعي الجزائري منذ 1936، اعتقل سنة 1940 ثم أطلق سراحه سنة 1943[29]؛ انتُخب في تشريعيات 10 نوفمبر 1946 نائبا لعمالة الجزائر، وعُيّن في عدة لجان منها: الصحافة، العمل و الضمان الاجتماعي، البحرية التجارية و الصيد، العفو، و قد طالب بتوسيع القوانين الاجتماعية ل الجزائر، و الاتفاقات الجماعية، و تحديد وقت العمل، و العلاوات العائلية للمسلمين، كما انتقد الحالة السياسية ل الجزائر، و القمع القاسي للإضرابات و للتظاهرات السياسية، و اعتبر الشعور الوطني الجزائري شرعيا. أُعيد انتخابه في تشريعيات 1951[30].

و مثّل عمالة قسنطينة، في القسم الخاص بالمواطين الفرنسيين، "جاك أُغارد" (Jacques AUGARDE)، من مواليد 1908 بمقاطعة "لوت إي غارون" (Lot et Garonne)، متحصل على شهادة المدرسة الحرة للدراسات العليا الاجتماعية، صحفي، ضابط احتياطي، شارك في الحرب العالمية الثانية. انتُخب في تشريعيات 10 نوفمبر 1946 نائبا لعمالة قسنطينة على قائمة "الإتحاد الجمهوري"[31]، وعُيّن في عدة لجان منها: الشؤون الخارجية، و الدفاع، كما عُيّن بين نوفمبر 1947 و جويلية 1948 نائب كاتب الدولة، مكلفا بالشؤون الإسلامية لدى رئاسة المجلس في وزارة "شومان" (SCHUMAN).

و إلى جانب مسؤولياته الوطنية، تولى مسؤوليات محلية حيث كان رئيس بلدية بجاية بين 1947-1958، و مستشارا عاما للدائرة التاسعة و العشرون بين 1949-1958.

كما مثل عمالة قسنطينة في القسم الخاص بالمواطنين الفرنسيين، "راؤول بورا" (Raoul BORRA)، من مواليد 1896 ب عنابة، مدرّس، شارك في الحرب العالمية الأولى ، و تحصل على صليب الحرب، مناضل في الحزب الاشتراكي الفرنسي (S.F.I.O)، أمين الفدرالية الاشتراكية لعماليتي قسنطينة و عنابة، رئيس بلدية عنابة في أوت 1945، و مستشار عام في سبتمبر 1945؛ انتُخب في تشريعيات 10 نوفمبر 1946 نائبا لعمالة قسنطينة[32]، عيّن في عدّة لجان منها: الداخلية، البحرية التجارية، و الصحافة. كان يهتم بالمسائل المتعلقة ب الجزائر، و قد صوّت لصالح القانون الأساسي ل الجزائر في 27 أوت 1947[33].

كما مثل عمالة قسنطينة في القسم الخاص بالمواطنين الفرنسيين، "روني مايير" (René MAYER)، من مواليد 1895 ب باريس، من أكبر العائلات البرجوازية، متحصل على شهادتي ليسانس في الحقوق و في الفلسفة، زاول الدروس في المدرسة الحرة للعلوم السياسية. شارك في الحرب العالمية الأولى. عُيّن ملحقا بديوان وزير التجارة، و مستمع لدى مجلس الدولة سنة 1920، شارك في ثلاث حكومات وزارية بين 1924-1926. التحق بالجزائر في جانفي 1943، و انضم إلى "اللجنة الفرنسية التحرير الوطني" (C.F.L.N) في جوان 1943. وزير النقل و الأشغال العمومية في "الحكومة المؤقتة للجمهورية الفرنسية" (G.P.R.F) بين سبتمبر 1944-أكتوبر 1945، انتُخب نائبا لعمالة قسنطينة في تشريعيات 10 نوفمبر 1946، على قائمة "حزب الإتحاد الجمهوري"[34]، و عُيّن في لجنة المالية و مراقبة الميزانية، و عضوا في محكمة العدل العليا. تزعم ممثلي الجزائر الفرنسية و الدفاع عن مصالح المعمرين، غير أنه صوّت لصالح القانون الأساسي للجزائر في 27 أوت 1947. و ساهم في إبعاد "إيف شاتنيو"(Yves CHATAIGNEAU)، الحاكم العام للجزائر. انتخب مستشارا عاما 7 بإسهاب ل قسنطينة سنة 1949، ثم رئيسا عاما إلى غاية 1951[35].

و مثل عمالة وهران، القسم الخاص بالمواطنين الفرنسيين، "هنري جانمو"(Henri JEANMOT) ، من مواليد 1885 بمقاطعة "كروز" (Creuse)، موثّق بوهران، راديكالي-اشتراكي، انتخب نائبا لعمالة وهران في تشريعيات 10 نوفمبر 1946 على قائمة الإتحاد الجمهوري من أجل المحافظة على الجزائر الفرنسية[36]، عُيّن عضوا في عدة لجان منها: الداخلية، المالية، و الدفاع الوطني، و الذي أصبح نائب رئيسها، كثيرا ما كان يشارك في أشغال الجمعية الفرنسية، حيث تدخل في 20 أوت 1947 أثناء مناقشة القانون الأساسي للجزائر حيث أبدى تخوفه من مخاطر الانفصالية التي يحتويها المشروع حسبه، و رفض التصويت عليه[37].

2-1-2 "ممثلو" الجزائر في مجلس الجمهورية

مثل عمالة الجزائر في مجلس الجمهورية، "هنري بورجو" (Henri BORGEAUD)، من مواليد سنة 1895 بمدينة الجزائر، مستشارا للجمهورية، ثم سناتور لعمالة الجزائر من 1946 إلى 1958، تحصلت عائلته على "لا تراب" (La Trappe)) ب اسطاولي، متحصل على شهادة في الفلاحة، مالك مزارع الكروم، مدير تبغ باسطوس، و إسمنت لا فارج، و ممثل لشركة بيجو، رئيس المدير العام لبنك بورجو، و للمصفاة الفرنسية، و صاحب جريدة "لا دبش كوتيديين" (La Dépêche Quotidienne)، انتُخب سنة 1930 رئيسا لبلدية الشراقة، و ذلك إلى غاية 1962؛ مستشار عام لمدينة الجزائر من 1933-1960؛ مندوب مالي بين 1938-1940؛ عضو المجلس المالي للجزائر ابتداء من 1945؛ انتُخب سنة 1946 عضوا في مجلس الجمهورية على قائمة التجمع الجمهوري و الإتحاد الجزائري؛ أُعيد انتخابه في نوفمبر

1948 على قائمة الشعب الفرنسي، كان يشارك في أشغال البرلمان و خاصة في المسائل التي تتعلق بالجزائر حيث شارك في مناقشة مشروع القانون الأساسي للجزائر في أوت 1947. انتُخب رئيسا للمجلس العام لمدينة الجزائر بين 1951-1952، و قد جعلت منه تلك المسؤوليات السياسية و الإدارية و الاقتصادية من بين فرنسيي الجزائر الأكثر وزنا و نفوذا[38].

كما مثل عمالة الجزائر في مجلس الجمهورية، "فرناند لوموان"(Fernand LEMOINE)، من مواليد 1892 ب تنس، مزارع، متحصل على شهادة الليسانس في الحقوق، شارك في الحرب العالمية الأولى، و تحصل على صليب الحرب. رئيس بلدية تنس من أوت 1945 إلى سبتمبر 1948، و مستشارها العام؛ انتُخب عضوا في مجلس الجمهورية في ديسمبر 1946 على قائمة الإتحاد الجمهوري و الديمقراطي[39]؛ عُيّن في عدة لجان منها: الفلاحة، الاقتراع العام، القانون و العرائض، فالداخلية. كثيرا ما كان يساهم في نشاط البرلمان و خاصة في المسائل المتعلقة ب الجزائر، ك القانون الأساسي ل الجزائر في أوت 1947، و في انتخابات المجلس الجزائري في أفريل 1948[40].

و مثل عمالة قسنطينة في مجلس الجمهورية "أُجين ميير(Eugène MEYER)، من مواليد 1886 ب قسنطينة، مزارع، شارك في الحرب العالمية الأولى، ضابط في جوقة الشرف، ينتمي ل "الحركة الجمهورية الشعبية"(MRP). مستشار عام ل الخروب، و رئيس بلدية أولاد رحمون. انتُخب في 1946 في مجلس الجمهورية لعمالة قسنطينة، القسم الخاص بالمواطنين الفرنسيين، عُيّن عضوا في عدة لجان منها: الدفاع الوطني، و الداخلية، والمجلس الأعلى للحماية المدنية. شارك في مناقشة القانون الأساسي للجزائر في أوت 1947[41].

كما مثل عمالة قسنطينة في مجلس الجمهورية، القسم الخاص بالمواطنين الفرنسيين، "هنري دومنك" (Henri DOUMENC)، من مواليد 1898 في "بوردو" (Bordeaux) بمقاطعة "جيروند" (Gironde)، مارس مهنة اقتصادي، و صحافي. أصبح في 1944 عضو لجنة عمالة قسنطينة، و مندوب لدى المجلس الأعلى للجزائر. انتُخب سنة 1945 في بلدية قسنطينة، و في المجلس العام؛ كما انتُخب في 8 ديسمبر 1946 عضوا في مجلس الجمهورية لعمالة قسنطينة على رأس قائمة الإتحاد الجمهوري و الديمقراطي[42]. عضو مجموعة "الفرع الفرنسي للأممية العمالية" (S.F.I.O) في المجلس، و عُيّن في عدة لجان منها: الإنتاج الصناعي، و الداخلية، و الذي يُعتبر مقررها أثناء اقتراح القانون القاضي بتأجيل تاريخ انتخابات المجلس الجزائري، كان من بين المتدخلين في جلسة مناقشة القانون الأساسي للجزائر في أوت 1947[43].

و مثل عمالة وهران، القسم الخاص بالمواطنين الفرنسيين، "كميل لاريبر"(Camille LARRIBERE)، من مواليد 1895 في "هوت بيرني"(Haute Pyrénées)، من عائلة استقرت ب سيدي بلعباس منذ 1900، مُتحصل على شهادة في الطب، شارك في الحربين العالميتين؛ عضو في اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الجزائري؛ مستشار عام ل وهران؛ و مستشار بلدي ل سيق. انتُخب عضوا في مجلس الجمهورية في انتخابات 8 ديسمبر 1946 لعمالة وهران[44]. عُيّن في عدة لجان منها: الداخلية، العمل و الضمان الاجتماعي. كانت مساهماته تدور حول الأراضي الملحقة ب فرنسا و خاصة الجزائر. و قد أداع تعديلا يقضي بالاعتراف للجزائر صفة أرض مشتركة، و منح للنساء المسلمات حق الانتخاب، و إجبار تعليم اللغة العربية، كما أداع اقتراح قرار يقضي ب تحرير المعتقلين السياسيين أثناء انتخابات المجلس الجزائري في أفريل 1948. ثم طالب بإلغاء تلك الانتخابات و تحديد موعد آخر لها[45].

كما مثل عمالة وهران، القسم الخاص بالمواطنين الفرنسيين، "جيل قاسر"(Jules GASSER)، من مواليد 1865 في "تريتوار دي بلفور" (Territoire de Belfort)، من عائلة ألزاسية استقرت ب وهران، طبيب؛ مستشار عام من 1902

إلى 1925؛ رئيس المجلس العام في 1920؛ رئيس بلدية وهران بين 1912-1927؛ انتُخب عضوا بمجلس الشيوخ لعمالة وهران من 1921 إلى 1927؛ مُسجّل في مجموعة اليسار الديمقراطي؛ استرجع رئاسة بلدية وهران سنة 1942؛ انتُخب مستشارا للجمهورية في انتخابات 8 ديسمبر 1946 على رأس قائمة مجموعة الجمهورية لتصحيح فرنسا و للدفاع عن الجزائر؛ عضو مجموعة تجمع اليسار الجمهوري، عُيّن في عدة لجان منها: العلاقات الخارجية، و العائلة. شارك في مناقشة القانون الأساسي للجزائر في أوت 1947؛ أُعيد انتخابه في 7 نوفمبر 1948 على رأس القائمة "المستقلة الجمهورية و تجمع الشعب الفرنسي" (R.P.F)[46].

و مهما يكن من شيء ، ما يميز تمثيل الجزائر في البرلمان الفرنسي بين سنتي 1946-1954 مايلي:

- لا تمثيلية البرلمان الفرنسي كإطار ديمقراطي للمناقشات البرلمانية حول القضية الجزائرية، و ذلك لعدم تمثيل الجزائريين في البرلمان، و اقتصار ذلك على المستوطنين الأوروبيين فقط، و هم أصحاب الامتيازات الاقتصادية و الاجتماعية، السياسية و الإدارية و هو الأمر الذي يفسر حجم ضغوطات هذه الفئة و حرصها الكبير على ضرورة حماية و المحافظة على مصالحها و امتيازاتها و ذلك عن طريق العمل على المحافظة على الوضع الراهن و التصدي لاحتمال أي إصلاح أو تغيير في صورة الوضع القائم، و الجزائريون الذين يشكلون 5/6 من سكان الجزائر غير ممثلين في البرلمان، بينما يشكل المستوطنون 1/6 و حضورهم في البرلمان كامل و قوي.

- التمثيلية المحدودة للجزائر في البرلمان الفرنسي بمعدل ثلاثة عشر أي بعشرة ممثلين في غرفة النواب و ثلاثة ممثلين في مجلس الشيوخ، و هي نسبة ضئيلة لا تتناسب مع عدد سكان الجزائر المقدر آنذاك بحوالي ستة ملايين نسمة، مما يجعلهم أقلية أمام ممثلي فرنسا في البرلمان، هذا في صورة ما إذا كانت وجهات نظرهم إيجابية فيما يتعلق بالقضية الجزائرية، و هو أمر مستبعد سيما و أنهم منتخبون أساسا من قبل المستوطنين و هو أيضا ما جعلهم يخضعون لضغوطاتهم التي تحركها مصالحهم و أغراضهم السياسية فضلا عن طريق امتيازاتهم الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية و الإدارية...

- و من جهة أخرى، إنه لمن الأوجب أن نسجل هنا هيمنة و سيطرة القوائم الاستعمارية اليمينية المحافظية على القوائم اليسارية "الإنسانية التقدمية"، و قد بلغ عددهم أحد عشر مقابل ثلاثة فقط من "الجبهة الشعبية"، و هو الأمر الذي يجعل التغيير الذي شهدته فرنسا بعد تشريعيات نوفمبر 1946 دون امتداد في الجزائر بل و من دون تأثير عليها.

- التجربة المدنية والسياسية الطويلة من خلال ما تقلده ممثلو الجزائر من وظائف و مسؤوليات سياسية و اقتصادية تجعلهم في مركز قوة أمام خصومهم، إذا كانت ثمة خصومية ، فهم مخلصون لمناصبهم و بذلك فهم أوفياء لسياساتهم مما يجعلهم محل ثقة لدى منتخبيهم من المستوطنين للحيلولة دون تمكين أي تغيير في الجزائر. و قد أكد "روث" (ROTH) ذلك الثبات، الإخلاص و الوفاء بقوله: " ... تقليد ثابت قلما توقف، جعل البرلمانيين الجزائريين يصوتون باستمرار و بوفاء لصالح كل الحكومات... إنّ الثقة الكبيرة التي اكتسبوها بناء على وفائهم الثابت تسمح لهم بالاهتمام بصفة خاصة بالشؤون الجزائرية و العمل باستمرار في هذا لاتجاه... [47].

فما يمكن أن ينتظر منهم من إصلاحات .. بل و من " تنازلات "؟ ما يمكن أن تكون طبيعة وجهات نظرهم و مواقفهم؟ ما يمكن أن يكون موقفهم من المطالب الجزائرية، من برنامج حركة الانتصر للحريات الديمقراطية و من مطالب الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري؟ ما سيكون موقفهم من القانون العضوي للجزائر ل 20 سبتمبر 1947 خاصة و من القضية الجزائرية عامة؟.

الهوامش

[1]- - J.O.R.F: Débats Parlementaires -Assemblée- Séance du 22 aout 1947, p. 4582.

[2] - أنظر في ذلك: - "Le Régime législatif de l'Algérie", In: Documents Algériens, n° 24, Série politique, 30 décembre 1949, p. 13.

[3] - تصريح "رابيي" (RABIER)، أنظر: - J.O.R.F: Débats Parlementaires -Assemblée- Séance du 22 aout 1947, p. 4580.

[4] - أنظر: - " Le régime législatif de l'Algérie ", op. cit, op. cit, p. 13

[5] - و يترتب من تلك المادة على أنّ القوانين التي حصلت بين دخول الدستور حيز التنفيذ و إصدار قانون 20 سبتمبر 1947، هم، عدا ترتيبات متعاكسة، قابلة للتنفيذ بلين في الجزائر. أنظر: " Le Régime législatif en Algérie ", In: Documents Algériens, op. cit, p. 14.

[6] - Ibidem.

[7] - و ذلك حسب مرسوم 14 أوت 1905، أنظر: - Claude COLLOT, Les Institutions…, op,cit, p. 45

[8] - و ذلك حسب مرسوم 14 أوت 1905، أنظر: Ibidem

[9] - Ibid, p. 47

[10]. Claude COLLOT, op,cit, p. 45

[11] - Jacques- Binoche GUEDRA, "Les Elus de l'Algérie et des Colonies au Parlement (1871- 1940), In: Revue d'Histoire d'Outre- Mer, T. L.X.X.V, Paris , 1988, p .341.

[12]- Ibid, p. 334.

[13] - André NOUSCHI, op.cit, p .55.

[14] - J.O.R.F: 17 aout 1945, p. 5172. - أنظر أيضا: "Les Institutions algériennes", In: Documents Algériens, n° 18, Série Politique, 20 aout 1948, p. 34.

[15] Ibidem.

[16] Ibidem

[17] Ibidem

[18] Jean-Jacques CHEVALLIER, Histoire des institutions et des régimes politiques de la France de 1789 à 1958, Paris, Armand Colin, 2001, p. 645.

[19] - (1884-1966)؛ تقلد العديد من المناصب الإدارية و المسؤوليات السياسية: وزير المالية (1936-1937)؛ وزير العدل (1937-1938)؛ وزير تنسيق المصالح برئاسة المجلس سنة 1938؛ وزير دولة (1945-1946)؛ رئيس الجمهورية سنة 1947، أنظر: Dictionnaire des ministres (1789-1989), p. 360

[20] - (1888-1961)؛ من الفرع الفرنسي للأممية العمالية (SFIO)، تقلد العديد من المناصب الإدارية و المسؤوليات السياسية: نائب "آفيرون"(Aveyron) عدة مرات (1928-1932) (1932-1936) (1936-1942)؛ نائب كاتب الدولة للأشغال العمومية و المناجم (1936-1938)؛ وزير العمل في 1938؛ وزير التموين (1944-1945)؛ وزير العدل (1946-1947)؛ رئيس مجلس الوزراء و وزير فرنسا ما وراء البحر سنة 1947؛ وزير الدفاع الوطني (1948-1949)؛ وزير الشؤون الاقتصادية و المالية (1956-1957). أنظر: Dictionnaire des ministres, p. 584

[21] - Jean-Jacques CHEVALLIER, op. cit, p. 647.

[22]- Henri BERGASSE, Histoire de l'assemblée des élections de 1789 aux élections de 1967, Paris, Payot, 1967, pp. 357-358.

[23] - و قد سبق له و أن ترشّح لانتخابات الجمعية الوطنية التأسيسية الأولى في 21 أكتوبر 1945، و الجمعية الوطنية التأسيسية الثانية في 1946.

[24] - لأنّ الجزائر حسبه متكوّنة من عمالات على غرار العمالات المتروبوليتانية، بينما مشروع القانون يشبّهها لأرض ما وراء البحر، غير أنّ السؤال المسبّق الذي قدّمه أُبعد بـ 484 صوتا مقابل 47.

[25] Dictionnaire des parlementaires français 1940-1958, T. 1, Paris, La Documentation française, 1988, pp. 426-428.

إثر مجازر 20 أوت 1955، أجّل الحاكم "جاك سوستيل" تشريعيات 1956 في مقاطعات الجزائر الأربع، فلم يترشّح.

[26] - و قد سبق له و أن انتخب في الجمعية الوطنية التأسيسية الثانية في جوان 1946 نائبا لـــعمالة الجزائر ولـــمنطقة غرداية، و عيّن عضوا في لجنة الداخلية، لجنة الجزائر، الإدارة العامة، للـــعمالات و البلدية، و لجنة العفو.

[27] Dictionnaire des parlementaires français 1940-1958, T. 3, Paris, La Documentation française, 1994, pp. 126-127.

إثر مجازر 20 أوت 1955 أجّل الحاكم "جاك سوستيل" تشريعيات جانفي 1956 فلم يترشّح.

[28]- - Dictionnaire des parlementaires français 1940-1958, op. cit, pp. 128-129.

إلاّ أنه عاد إلى النيابة في البرلمان الفرنسي في جانفي 1952 إثر انتخابات جزئية نتيجة استقالة نائب من حزب الشعب الفرنسي، كما أصبح رئيسا لبلدية الجزائر في ماي 1953، و عيّن كاتبا للدولة للحربية بين جوان1954-جانفي 1955؛ وزيرا للدفاع الوطني جانفي-فيفري 1955.

[29] - عين عضوا في الجمعية الاستشارية سنة 1943، و في الجمعية الوطنية التأسيسية الأولى سنة 1945 و الثانية سنة 1946.

[30] Dictionnaire des parlementaires français 1940-1958, T. 4, Paris, La Documentation française, 2001,

إثر مجازر 20 أوت 1955 أجل الحاكم العام تشريعيات جانفي 1956 فلم يترشّح.

[31] - و قد انتُخب ممثلا للمغرب في الجمعية الوطنية التأسيسية الثانية سنة 1946 على قائمة "الحركة الجمهورية الشعبية" (MRP) و بعد أن فشل في تشريعيات 17 جوان 1951، نجح في الانتخابات الجزئية لـــمجلس الشيوخ لـــ سبتمبر 1951، (MRP) : كما أُعيد انتخابه في مجلس الجمهورية في ماي 1952على قائمة الوفاق الجمهوري المصنف "الحركة الجمهورية الشعبية" ((MRP Dictionnaire des parlementaires français 1940-1958, T. 1, p. 422

[32] - و قد انتُخب في انتخابات 21 أكتوبر 1945 نائبا لـــعمالة قسنطينة في الجمعية الوطنية التأسيسية الأولى، و أُعيد انتخابه في جوان 1946 في الجمعية الوطنية التأسيسية الثانية، غير أنه فشل في الانتخابات البلدية في أكتوبر 1947، كما فشل في تشريعيات جوان 1951:

[33] Dictionnaire des parlementaires français 1940-1958, T. 2, Paris, La Documentation française, 1992, pp. 442-443.

[34] - و قد انتُخب نائبا لعمالة قسنطينة في الجمعية الوطنية التأسيسية الثانية في جوان 1946، أين قاد قائمة تجمع اليسار الجمهوري :

[35]Dictionnaire des parlementaires français 1940-1958, T. 5, Paris, La Documentation française, 2005, pp. 340-345.

[36] - انتُخب رئيسا للمجلس العام لـــعمالة وهران سنة 1946.

[37] - و قدم اقتراحا يقضي بتأسيس مجلس جزائري يتشكل من مائة و خمسون عضوا، الثلث من ممثلي المواطنين، و الثلث من ممثلي الأهالي، و الثلث من ممثلي الـــمتروبول، إلاّ أنّه لم يُقدّم للتصويت. و لم ينجح في تشريعيات 17 جوان 1951 :

[38]- - Dictionnaire des parlementaires français 1940-1958, T. 2, pp. 441-442.

[39] - و قد سبق له و أن ترشح لـــتشريعيات 10 نوفمبر 1946، إلاّ أنه لم ينجح، كما أنه غادر مجلس الجمهورية في 1948 بعد سنتين، و لم يترشح.لعهدة ثانية.

[40] - - Dictionnaire des parlementaires français 1940-1958, T. 5, Paris, La Documentation française, 2005, p. 63.

[41] - انتُخب عضوا في جمعية الإتحاد الفرنسي و غادر مجلس الجمهورية و خلفه "جيل فال" (Jules VALLE) :Dictionnaire des parlementaires français 1940-1958, T. 5, pp. 395-396.

[42] - و قد سبق له و أن فشل في انتخابات الجمعية الوطنية التأسيسية الثانية في جوان 1946، كما فشل في تشريعيات 10 نوفمبر 1946، كما فشل في انتخابات المجلس الجزائري في أفريل 1948، بينما لم يترشح للدور الثاني لانتخابات مجلس الجمهورية في 7 نوفمبر 1948.

[43]- Dictionnaire des parlementaires français 1940-1958, T. 3, p 381.

[44] - و قد سبق له و أن انتُخب عضوا في الجمعية الوطنية التأسيسية الأولى بين 1945-1946.

[45] - كما أداع تعديلين، الأول لجلب الانتباه حول حالة المسلمين الجزائريين، و الثاني لتطبيق مبدأ الناخبين الكبار في للجزائر، و لم يعد انتخابه في انتخابات 7 نوفمبر 1948: Dictionnaire des parlementaires français 1940-1958, T. 5, pp. 79-80.

[46] - غير أنه لم ينجح في انتخابات رئاسة الجمهورية في جانفي 1947، و التي كانت في صالح "فنسان أريول" (Vincent AURIOL)، كما لم يعد انتخابه في انتخابات ماي 1952: Dictionnaire des parlementaires français 1889-1940, T. 5, Paris, P.U.F, 1968, p. 1789; يضا: Dictionnaire des parlementaires français 1940-1958, T. 4, p. 151.

[47] - - Roger ROTH, La Réforme des pouvoirs publics en Algérie, Thèse de Droit, Paris 7è, 1936, p. 111.